الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع (التنظيم القانوني للشراكة مع المستثمر الأجنبي في العقود النفطية- دراسة مقارنة)، إذ ظهرت الشراكة مع المستثمرين الأجانب كواحدة من الأدوات المهمة لتحقيق الفوائد الاقتصادية. وبما أن قطاع النفط، بحاجة إلى الأموال والخبرات والتقنيات المطلوبة لتطويره، ويُعد هذا القطاع الحيوي مغرياً وجاذباً للاستثمارات الأجنبية وقطاعاً أساسياً في تداعياته على التنمية الاقتصادية. لذلك فهو من أهم القطاعات لإمكانية التعاون والدخول في عقود شراكة مع المستثمرين الأجانب، إذ تنطلق الشراكة من مفهوم التعاون المتبادل القائم أساساً على الاتفاق، والتعاون والتفاعل لتوظيف الإمكانيات البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف، وحرية الاختيار، والمسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.

إن الحديث عن عقود الشراكة يتطلب بالضرورة فهم معناها وأبعادها في ظلّ ما يسمى العولمة، فعقود الشراكة تعد عقوداً ذات طابع استثماري من جانب القطاع الخاص، ولذلك من الضرورة فهم القوانين الوطنية والدولية المنظمة للعملية التعاقدية في عقود الشراكة من قبل جميع المهتمين بهذه العقود (المستثمر المتعاقد فرداً كان أو شركات، الدول، الباحثين).

إن العلاقات التعاقدية في عقود الشراكة تكسب وسائل فض المنازعات التي تنشأ عن هذه العقود أهمية بالغة لما لها من أثر على استمرارها وتنفيذها على وفق العقد المبرم، إذ يخضع عقد الشراكة لكلّ وسائل وطرق فض المنازعات ويتم تطبيقها عليه على وفق قواعد خاصة تتناسب مع هذا العقد ومنها الوسائل السلمية لفض المنازعات الناشئة عنه والتحكيم، وتظهر أهمية الطرق السلمية لتسوية المنازعات الناشئة عن عقود الشراكة لما لها من أثر في أول هذا العقد وتنفيذه على وفق بنوده وبالشكل الطبيعي ومن ثم تنفيذ الالتزام على وفق مدة العقد.

لذلك ركزت هذه الدراسة على التنظيم القانوني للشراكة مع المستثمر الأجنبي عن طريق التشريعات المقارنة في كلّ من العراق والمملكة العربية السعودية في العقود النفطية عبر تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية للشراكة مع المستثمر الأجنبي، في العقود النفطية.

توصلت الدراسة إلى أن قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل والنظام الاستثماري السعودي يستبعدان الاستثمار النفطي من نطاق تطبيقهما، وقد شكّلت عقود الاستثمار النفطي مثل عقود تطوير الحقول وعقود الخدمة خطوة بارزة في صناعة النفط لما تتضمنه من عناصر غير مسبوقه من حيث طبيعة العقود وحجم الاحتياطي والإنتاج المستهدف وتنوع الشركاء الأجانب، كما في جولاتي التراخيص الأولى والثانية في العراق عام ٢٠٠٩، وقد تبين أن الاستثمار النفطي في العراق يتم من خلال عقود التراخيص التي تُبرمها الشركات العامة المؤسسة وفق قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ مع الشركات الأجنبية، بينما في السعودية تتولى شركة أرامكو عملية الشراكة مع المستثمرين الأجانب عبر تأسيس شركات مشتركة لتنفيذ المشاريع النفطية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات أهمها ضرورة مراجعة أسس التقييم واختيار المستثمرين بما يتناسب مع خصوصية المشروعات النفطية نظراً لغياب معايير مالية وفنية وتشغيلية دقيقة في التجربة العراقية، واعتماد نموذج الشركة المشتركة لتنفيذ

العقود النفطية بهدف تقليل التعقيد الإداري والتدخل الحكومي، إضافة إلى اعتماد قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل كأساس لإنشاء شركة مساهمة وطنية تتبعها الشركات الأخرى كفروع، مع تعزيز الرقابة والشفافية وحوكمة الشركات على غرار تجربة أرامكو، كما أكدت الدراسة على أهمية الشفافية في إبرام عقود التراخيص من خلال نشرها وتوضيح تفاصيلها لتجنب التشكيك الذي أدى إلى عرقلتها، مع ضرورة إقرار قانون النفط والغاز الاتحادي وتنظيم الشركة الوطنية للنفط لتوحيد الإطار القانوني للشراكة مع المستثمرين الأجانب، وأخيراً دعت إلى تشريع قانون خاص ينظم أحكام الشراكة في مختلف القطاعات الاقتصادية كخطوة نحو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.